Journal of Economic، Administrative and Legal Sciences
Volume (5)، Issue (6): 30 Mar 2021
P: 92 - 111
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (6): 30 مارس 2021 م
ص: 92 - 111

The role of accounting idea to reduce the international financial crisis on the financial establishment

Mahdi Abdalla Mohamed
Nile Cement Company || Sudan
Musa Abdulla Mohamed
Faculty of Rabak Technology || Sudan Technology University || Sudan

Abstract: The study aimed to know the role of accounting ideas in mitigating the severity of the financial crises on financial institutions, by formulating a number of assumptions. The most important of these is the relationship between the application of professional standards and accounting policies and limiting the effects of the financial crises and achieving the safety of financial institutions. The study adopted the historical, descriptive approach to arrive at the results of the study depending on the primary sources.

The study presented the introduction and four sections, the first, entitled the concept, types and characteristics of financial crises. The second topic is the effects and repercussions of financial crises on financial institutions. The third topic is the role of accounting ideas and professional institutions in financial crises. The fourth topic implications and solution of global financial crises on Sudan.

One of the most important results is the absence of financial and economic policies from specialized agencies in Sudan. The study concluded by depending on accounting theorists to protect financial institutions from financial crises. One of the most important recommendation is the need for county to improve its economic relations with foreign countries.

Keywords: Financial crisis: international crisis in the year 2008, Financial institutions: banks, money markets, Accounting literature: interested people in accounting from academics and professionals.

دور الفكر المحاسبي في تخفيف حدة الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية – دراسة حالة المؤسسات المالية السودانية –

مهدي عبد الله محمد
شركة النيل للإسمنت || المراجعة الداخلية || السودان
موسى عبد الله محمد
كلية ربك التقنية || جامعة السودان للتقانة || السودان

الملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة دور الفكر المحاسبي في تخفيف حدة الأزمة المالية على المؤسسات المالية. من خلال صياغة عدد من الفرضيات أهمها هناك علاقة بين تطبيق المعايير المهنية والسياسات المحاسبية والحد من آثار الأزمة المالية وتحقيق سلامة المؤسسات المالية. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي للوصول إلى نتائج الدراسة. تم الاعتماد على المصادر الأولية، تناولت الدراسة المقدمة وأربعة مباحث الأول بعنوان مفهوم وأنواع وخصائص الأزمات المالية، المبحث الثاني آثار وتداعيات الأزمات المالية على المؤسسات المالية، المبحث الثالث دور الفكر المحاسبي والمؤسسات المهنية في الأزمات الملية، المبحث الرابع انعكاسات ومعالجة الأزمة المالية العالمية على السودان. من أهم النتائج عدم وجود سياسات مالية واقتصادية من جهات متخصصة بالسودان، خلصت الدراسة بالاعتماد على

منظري المحاسبة في حماية المؤسسات المالية من الأزمات المالية، من أهم التوصيات ضرورة تحسين الدولة العلاقات الاقتصادية مع الدول الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية: أزمة العام 2008م، المؤسسات المالية: البورصات والمصارف وأسواق المال، الفكر المحاسبي: الباحثين في مجال المحاسبة.

المقدمة

تعد المحاسبة علم اجتماعي تطورت لتلبية احتياجات الإنسان في تنظيم معاملاته المالية وعملياته الاقتصادية، ولهذا العلم مبادئ وقواعد وأحكام تبحث في الوقائع التي يتضمنها النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والمحاسبة كنظام يهدف الى تحديد وقياس وعرض المعلومات الاقتصادية بشكل يمكن الاطراف ذات العلاقة من الحكم على الامور المالية للمنشأة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بين البدائل المتاحة، من خلال القوائم المالية(الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية' وقائمة حقوق الملكية) التي تمثل مخرجاته، فالأسواق المالية والمساهمين والمستثمرين والمقرضين تعتمد على البيانات المالية كأساس لقراراتها، ولكي يعتمد عليها يجب أن تعد وفق مبادئ أو أسس أو معايير تجعلها غير مضللة. هذه المبادئ أو الأسس تمثل نتاج النظرية المحاسبية التي تخضع للتقييم والتعديل إذا دعت الظروف الى ذلك، فهي جاءت لتلبي حاجات الاطراف المعنية بأمور المشروع الاقتصادي، وقد ترتب على ذلك الى تطوير نظريات محاسبية متعددة ترسم الاطار العام الذي يحكم الطرق والاجراءات المتبعة في اثبات العمليات المالية وفي اعداد القوائم المالية، التي تؤدي أغراض معينة تختلف باختلاف الجهات المستفيدة من هذه القوائم[1].

مع كل أزمة مالية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي كالأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933 والأزمة المالية الأسيوية في العقد الأخير من القرن العشرين والأزمة المالية العالمية الراهنة التي بدأت خلال النصف الثاني سنة 2008 تنطلق الصيحات متهمة المحاسبين والمراجعين بالتقصير وأنهم الشريك الرقمي في التلاعب والغش المالي والفساد الإداري مع إدارات الشركات المتعسرة، ومن هنا تقدم المبادرات والنصائح لإصلاح الأنظمة المحاسبية. من هنا نعتقد أن هذه الاتهامات لها مدلول على الإشكاليات التي يعانيه الفكر المحاسبي، فبالرغم من مراحل التطور التي مر بها الفكر المحاسبي إلى وقتنا الحاضر إلا إننا نواجه إشكاليات فكرية يمكن وصفها أنها خطيرة تضعف وأحيانا فقدان ثقة المجتمع المالي بالتقارير المحاسبية، وعادة ما تضع الأزمات المالية العالمية هذه الإشكاليات تحت المجهر وتحثنا على مزيد من الاجتهادات للارتقاء بالفكر المحاسبي وبالتالي الارتقاء بالممارسات المحاسبية المنضبطة وذات تأصيل علمي[2].

ترتبط الأزمات المالية دوما بتلك الآثار السلبية التي تخلفها على مجتمع الأعمال فتنهار بنوك وقد تتعثر مؤسسات مالية عريقة، وتتهاوى شركات بعد سنوات طويلة من النجاح، ومع كل أزمة مالية تتعالى صيحات الاتهام لتطال المحاسبين والمدققين بالتقصير والتواطؤ والاشتراك في التلاعب والغش المالي والفساد الإداري مع إدارات تلك المؤسسات المتهاوية، وهذا ما يدل على وجود إشكاليات حقيقية متعلقة بالفكر المحاسبي وتمس مهنة المحاسبة،

(1) محمد عبدالله المومنى، حسين القاضي، "دور الفكر المحاسبي في الاعصار المالي 2008"، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال المدنية (يناير 2012م) (الجامعة جدارا، عمان، الاردن، 2012م).

(2) وائل برهان احمد، 2010/9/30، "إشكاليات الفكر المحاسبي المعاصر ودورها في خلق الازمات المالية العالمية"، دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 5، العدد 12، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، ص.10.

فالأزمات دوما ما تكشف هذه الإشكاليات وتحث على الارتقاء بالفكر المحاسبي ومهنة المحاسبة كيما تكون أداة مثالية في الإنذار المبكر وإدارة المخاطر وتجنب الأزمات المالية[3].

نحاول في هذه الدراسة بيان دور الفكر المحاسبي في تخفيف حدة الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية من خلال التركيز على اجتهادات المفكرين الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

1- القياس السليم للاستثمارات المالية في المؤسسات المالية يعد حجر الزاوية في اتخاذ القرار الاستثماري الملائم.
2- المعايير المهنية والسياسات المحاسبية تمثل إطار للمحاسبة عن الاستثمارات المالية من حيث القروض واقتنائها وطرق تقييمها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إيجاد صيغة أساسية لاستقراء أحدث أدبيات المحاسبة التي تناولت مشاكل المؤسسات المالية، ودور الفكر المحاسبي في تخفيف حدة الأزمة المالية العالمية على المؤسسات المالية، وعرض التطور التاريخي للمؤسسات المالية والأزمات المالية العالمية مع التركيز على أزمات القرنين العشرين والواحد وعشرين، والتعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على المؤسسات المالية في السودان.

مشكلة الدراسة:

يشكل دور الفكر المحاسبي في تخفيف حدة الأزمة المالية على المؤسسات المالية أهمية بالغة في تطوير وحماية المؤسسات المالية من الأزمات المالية. وللمساعدة في معالجة المشكلة نجد أن هناك بعض الدراسات أشارت إلى وجود هذه المشكلة.

نجد من المنظور الفكري المحاسبي أن جوهر المشكلة ليس فقط بما يشار إليه من أسباب وإنما هو عدم الالتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية. وطالما استخدمت بعض الحيل المحاسبية من خلال تجميع تلك الديون وتوريقها عبر سندات دين بضمان القروض العقارية واصدارها بفئات ثلاث كي يتم تسويقها مما يمثل مقدمات لازمة مالية كامنة وذلك لانعدام الافصاح والصدق والشفافية[4].

بصفة عامة يبدو أن الصعوبات المالية التي واجهتها البنوك الاستثمارية خلال الأزمة كانت نتيجة لاستثمارات غير جيدة وتمويل قصير الأجل للديون وارتفاع الرفع المالي واهتمام المستثمرين بقيمة الأصول، لكن الأزمة المالية العالمية ألقت بظلالها على توجيه الاتهام إلى المؤسسات المالية وقصورها في توفير معلومات ملائمة تتصف بإمكانية الاعتماد عليها (الموثوقية).

عليه يمكن إيجاز مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- هل ضعف المؤسسات المالية في توفير المعلومات الملائمة السبب في الأزمة المالية؟

---

(3) حميدات عمر، عبيرات مقدم، إشكاليات الفكر المحاسبي المرتبطة بإدارة المخاطر في ظل الازمات المالية، دراسة تحليلية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 2، ص. ص. 141-159. www.asjp.cerist.ds/en

(4) سالم محمد عبود، 2009، "الازمة المالية العالمية بين مبدأ الافصاح والشفافية"، (بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث الفترة 28-29 ابريل 2009م) جامعة بغداد، بغداد، العراق.

2- ما مساهمة الفكر المحاسبي والمؤسسات المالية والمهنية في اعتماد المعايير والآليات لتجنب حدوث الاضرار على المؤسسات المالية والمصرفية الناشيء ة عن الأزمات المالية؟
3- ما مقومات جودة المعلومات المحاسبية بمؤسسات القطاع المصرفي؟

أسئلة الدراسة:

1- هل ضعف آلية المؤسسات المالية وتراخي آليات الحوكمة السبب في الأزمة المالية؟
2- هل هناك علاقة بين المؤسسات المالية والأزمة المالية العالمية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة وانسجاما مع أهداف الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1- هناك علاقة بين القياس السليم للاستثمارات المالية في المؤسسات المالية واتخاذ القرار الاستثماري السليم.
2- هناك علاقة بين تطبيق المعايير المهنية والسياسات المحاسبية والحد من آثار الأزمة المالية وتحقيق سلامة المؤسسات المالية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المناهج الآتية:

1- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة.
2- المنهج الوصفي باستخدام أسلوب العينة العشوائية لتقويم النظم المحاسبية المتبعة في المؤسسات المالية السودانية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تتكون من المؤسسات المالية السودانية.
- الحدود الزمانية: 2007- 2008م

المبحث الأول- الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الإطار النظري:

1- مفهوم وأنواع وخصائص الأزمات المالية:

أ- مفهوم الأزمة المالية:

لا يوجد تعريف محدد للازمة المالية لكن يمكن القول أنها اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية)[5]، أو هي التدهور الحاد في

(5) الاسدي، يوسف وكاظم، حسين، "تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الاحاطة منها"، ضمن أبحاث منشورة في كتاب - الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، محمد يوسف القريوتي وآخرون، (عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010م)(ط1)، ص 28.

الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول[6]. وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار، مما يجر إلى أزمة اقتصادية، بل حتى إلى ركود اقتصادي[7]. وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية ارتبطت أسبابها بالظروف العالمية السائدة بدءا من أزمة الركود العظيم خلال الفترة (1929 – 1933)، وأزمة سوق المناخ الكويتي عام 1982م، ثم أزمة المكسيك عام 1994م، وأزمة الدول الآسيوية عام 1997م، وأزمة الأرجنتين عام 1998م، وغيرها من الأزمات[8]. لكن منذ فبراير 2007م إلى سبتمبر 2008 ظهرت معالم أزمة مالية عالمية، والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير، فقد أصابت هذه الأزمة أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر، مما دفع العديد من المؤسسات الخاصة والحكومات إلى البحث عن مخرج من مأزق الأزمة.

وبذلك تعددت التعاريف التي عرفت بها فمنها من ركز على موقف الأزمة وما يتضمنه من تهديد أو خطر ومنها من ركز على نتائج الأزمة وجوانبها السلبية ومنها ما ركز على الاستجابة المطلوبة لمواجهة الأزمة. ومنها ما ركز على الجانب الإيجابي والسلبي للازمة. ويعلق على هذا الدكتور محمد رشاد الحملاوي في كتابه (إدارة الأزمات) تجارب محلية وعالمية على هذا الاختلاف في التعريف من حيث مفهوم الأزمة والتفريق بين الأشياء التالية[9]:

1. الواقعة وهي شيء حدث وانقضى أثره وهي خلل في مكون أو وحدة أو نظام فرعي من نظام أكبر.
2. الحادث فهو خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام بأكمله مثال ذلك المصنع كله أو المنظمة أو الصناعة.
3. الصراع حدوث شيء يترتب على تعرض الهيكل الرمزي للنظام للخلل أو الاضطراب ولكن ليس بدرجة تصل إلى تحدي الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام.
4. الأزمة فهي عبارة عن خلل يؤثر مادياً على النظام بأكمله كما أنه يهدد الافتراضات.

ويقصد بالأزمة توقف الحوادث المنتظمة والمتوقعة ومن الناحية الإدارية يقصد بها اضطراب في كيان المنظمة أو المؤسسة يؤدي إلى اختلال مجموعة العلاقات المنظمة وبالتالي يفقد متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو التعامل معها تعاملاً سليما كما أنها أي الأزمة هي موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للازمات ويخرج عن إطار العمل المعتاد، ويتضمن قدراً من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة إن لم يكن في الحدوث فهو في التوقيت ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسرعة ودقة في رد الفعل ويفرز أثاراً مستقبلية تحمل في طياتها فرصاً للتحسين والتعلم[10] وعرفت أيضا على أنها هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في أغلب الأحيان على أحداث سريعة وتهديد للقيم أو للأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة[11]. إلا أن أخطر أنواع الأزمات هي الأزمة الدولية من حيث الآثار ووقت المعالجة وحصر اسبابها بسبب تعدد وتداخل أطراف الأزمة

الحسني، عرفات تقي، 1999، "**التمويل الدولي**"، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، م)، ص200.(6)

5 بلعباس، عبد الرزاق سعيد، 2009، **ما معنى الأزمة**، (جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز،)، ص19.

(8) الكندري، فيصل، 2009، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري**، (الإسكندرية، منشاة المعارف،)، ص 71 – 83.

(9)(9)شومان، المرجع السابق ذكره.ص.6.

(10) الشربجي، فوزي، "إدارة الأزمات" ندوة جامعة الفيوم بمصر، 2012/10/8م، الموقع الإلكتروني www.knoll.beta

(11) البريدي، عبدالله بن عبدالرحمن، "الإبداع يخلق الأزمة " ملخص كتاب منشور على الموقع www.mahaty.com

ب- خصائص الأزمات المالية:

تتسم الأزمات بالخصائص التالية[12]:

1. المفاجأة: فانهيار أحد الجسور في الحج (مثلا) أو اندلاع النار في بعض المركبات.
2. نقص المعلومات: حيث لا يعرف من المتسبب في الأزمة؟
3. تصاعد الأحداث: إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة.
4. فقدان السيطرة: إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته.
5. حالة الذعر: حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.
6. غياب الحل الجذري السريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري.

هناك سمات أو خصائص عامة متفق عليها بين الباحثين فيما يتعلق بالأزمة نوجزها في:

1. المفاجأة، فهي تحدث بشكل غير متوقع وهي حدث سريع وغامض.
2. جسامة التهديد، والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار.
3. مربكة، تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتوجد حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة.
4. ضيق الوقت لمواجهة الأزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع[13].
5. تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها مما تحدث صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وادارته، وبعض هذه الصعوبات ادارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية.

ج- أنواع الأزمات المالية:

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية، يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كما يلي[14] :

1. أزمة مصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث" أزمة سيولة "لدى البنك، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفًا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى بـ "أزمة ائتمان".
2. أزمة عملة" أزمة ميزان المدفوعات" :تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضا كبيرا، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة.
3. أزمة أسواق المال" حالة الفقاعات" :تحدث الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديًا بظاهرة "الفقاعة والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى. تتعدد

---

(12) اسامة عبد المنعم السيد، 2010ديسمبرم، "الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة جرش، الجزائر، ص. 187.

(13) شومان، محمد، "الأزمات وأنواعها" مصدر سبق ذكره، ص.7.

(14) عطون، مروان، 2000، " **بعنوان "الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال**"(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء.2 ص.78.

المفاهيم الخاصة بالأزمات بتعدد المدارس الفكرية إلا أنها تقترب في نظرتها وتفسيرها لها كما يصعب تحديد مفهوم الأزمة، نتيجة لطبيعتها الشمولية، واتساع استعمالاتها، وكذلك اختلاف الاستخدام والسياق المطبق قبل الكتاب والباحثين في دراسة الأزمات[15].وأن للازمات مفاهيم أخرى بحسب الأسباب والاتجاهات التي تسير فيها والقنوات التي تصب فيها، لذلك نرى المفهوم الاقتصادي الذي بني على الأسباب والآثار الناشئة والمفهوم الاجتماعي والذي دائما ما يربط بالمستوى المعاشي وتحقيق النمو الاجتماعي، وأما المفهوم السياسي للازمات فهو يرتبط بتعرض الدولة للضغوط التي لا يستطيع معها من الحفاظ على مكاسبها واستقلالها وكيانها السيادي.

ثانيا- الدراسات السابقة:

دراسة: ناظم (2009)[16]

مشكلة الدراسة تنحصر في محاولة تفهم أسباب هذه الأزمة وتداعياتها الحالية والمستقبلية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاديات المتقدمة والأخري النامية بما فيها البلدان العربية، تظهر أهمية الدراسة من خلال تناوله لأحد أهم الأزمات المالية المعاصرة، تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية تطور الأزمة المالية العالمية المعاصرة التي بدأت من البنوك الأمريكية، فرضيات الدراسة تبين أن الأزمة المالية المعاصرة هي أزمة نقص سيولة ويمكن تجاوزها باقل الخسائر الممكنة من خلال خطط الإنقاذ والتدخل المالي الحكومي، أن النظام الرأسمالي كفيل بإعادة انتاج آلياته التصحيحية لتجاوز آثار الأزمة المالية وبما يضمن استمراريته، نتائج الدراسة تبين أن الأزمة المالية العالمية المعاصرة ليست أزمة(نقص سيولة) لدي الجهاز المصرفي والمالي بقدر ما هي أزمة هيكلية مرتبطة بآليات تطور النظام الرأسمالي والتوسع الهائل في حجم الانفاق الحكومي الأمريكي وما صاحبه من نمو هائل في حجم المديونية كان نتاج طبيعي متسق مع حركة تطور النظام الرأسمالي، أوصي الباحث بأن تتوجه البلدان العربية نحو استراتيجيات تنموية بديلة لا تعتمد على الصناعات الاستخراجية اعتمادا جوهريا.

دراسة: على ووصفي (2009)[17]

تتمثل مشكلة الدراسة في ما جذور الأزمة المالية العالمية وبداياتها والأسباب التي أدت إلى حدوثها، وآثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي عموما وعلي الأردن خصوصا، تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعا مهما أدي إلى حدوث انهيارات كبيرة في أكبر اقتصاديات العالم معلنة بذلك الكساد وارتفاع نسبة البطالة لمعدلات لم تشهدها منذ عشرات السنين، وتسهم في حدة تخفيف الأزمة المالية، وتحليل أسباب الأزمة المالية. توصلت الدراسة لنتائج أبرزها أن الأزمة المالية العالمية تعد مثالا حيا على تراجع القوة اللبرالية أحادية الجانب، والقوة الرأسمالية المهيمنة والقوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، أن الأزمة المالية العالمية ليست فقاعة بل هي إعصار كبير مؤلم وتداعياتها لم تنتهي بعد. إن توليد الديون خلق مشتقات جديدة قد أدي إلى تضخيم القطاع النقدي في الاقتصاد على حساب الاقتصاد الحقيقي. وإفراط المصارف والمؤسسات العقارية في إغراء الأفراد للحصول على قروض سخية

(15) Fink ،Steven (1989) Crisis management. American management ،New York ،Association ،Vol (7) ،No.(1). P.89.

(16) ناظم الشمري، 2009، "الإزمة العالمية المعاصرة أزمة سيولة أم أزمة نظام"، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المصرفية.

(17) على فلاح المناصير، وصفي عبدالكريم الكساسبة، 2009م، "لأزمة المالية العالمية حقيقتها وأسبابها وتداعياتها"، جامعة الزقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، .

لشراء المساكن وبفائدة منخفضة والتراخي في مسألة الضمانات، قدم الباحثان عدد من التوصيات على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ إجراءات حازمة تجاه المتورطين في الأزمة، إنشاء جهاز إداري عربي يتكون من وزراء الاستثمار ورؤساء البنوك المركزية يكون مسؤول عن استقطاب الأموال الباحثة عن الاستثمارات.

دراسة: عبد الرحمن (2016م)[18]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية، وكيفية تطورها وما تاثيرها على الاداء المالي والتشغيلي للبنوك الفلسطينية، وعلى مدى تأثيرها على مساهمة البنوك الفلسطينية بالناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من 2005 – 2009، أظهرت الدراسة أن أداء البنوك الفلسطينية تأثر سلبا بالأزمة المالية العالمية لاسيما الاداء المالي والتشغيلي بدليل تراجع أغلب نسب الاداء خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية 2008 – 2009م مقارنة بفترة ماقبل الأزمة 2005 -2007م، من أهم التوصيات ضرورة اهتمام البنوك الفلسطينية بتبادل الخبرات في مجال إدارة الأزمات والتنسيق المشترك لحماية القطاع المصرفي، ضرورة اتخاذ البنك المركزي سياسات متطورة لعمليات إدارة وتقييم الأزمات المصرفية بكافة أنواعها وبصورة مستقلة وحيادية.

المبحث الثاني: آثار وتداعيات الأزمات المالية على المؤسسات المالية

أولا: تأثير الأزمة المالية على البورصات العالمية:

الأسباب الرئيسية لتراجع البورصات:

زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121.6 مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث إنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة 400 نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندرد اند بورز بواقع 150 نقطة.

ومن أهم تلك العوامل والأسباب الرئيسية التي جعلت البورصات العالمية تتدهور هي: العامل الأول: توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها[19].

العامل الثاني: يكمن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيرا، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي.

العامل الثالث: والذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم

---

(18) عبد الرحمن محمد احمد حرب، 2016، تأثير الازمة المالية على الاداء التشغيلي والمالي للبنوك الفلسطينية، جامعة فلسطين، كلية إدارة المال والأعمال.

(19) مركز دراسات الشرق الأوسط (2008)، بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ندوة بعنوان "**الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي**" وذلك يوم السبت الموافق 2008/11/8م في عمان، التقرير العلمي للندوة.

يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

العامل الرابع: هو عدم ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي والحكومة والإجراءات التي تتخذها مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في البورصة.

ثانيا: سياسات وإجراءات طويلة المدى لحماية الاقتصاد العالمي وأسواق المال من التدهور بسبب تداعيات الأزمة المالية[20]:

تناول الباحث في ورقته الأزمة المالية العالمية ورجع بجذورها إلى أواخر عام 2007م ومنها تدهور سوق العقارات، وتمويل الحروب الامريكية الخارجية منذ عام 2002م، واستدراج الأسواق الأوربية وتوريطها من خلال عمليات التوريق وأسعار الفائدة المرتفعة على ذلك لعدة سنوات.

ويسهب الباحث في تعداد الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة منها: التوسع في معاملات المضاربات في الأسواق المالية، وانتشار ثقافة الربح السريع، والانتقال إلى الرأسمالية والتخلي عن الانتاجية والخدمية، واعتماد الاقتراض بالفائدة، وانتشار التوريق، والاعتماد على الدين العام بدل الضرائب، وبالطبع التزايد في الانفاق الحربي الأمريكي.

أما الحلول التي يقترحها الباحث فأهمها، انتشال البنوك المتعثرة، وتبني برامج لزيادة مداخيل الطبقة المتوسطة، ومساعدتها في تجاوز أزمة المساكن، واللجوء إلى الضرائب كتمويل حكومي بدلا من الدين العام، والتوقف عن التعامل بالمشتقات، وإعادة النظر بنظم أسواق المال، وبالقوانين الحاكمة لها، والتوقف عن التوريق وتقديم المعايير الأخلاقية على غيرها في التعامل مع البشر.

ثالثا: آليات وادوات تدخل الدولة لمحاصرة المشاكل المالية

ليكون تدخل الدولة قادرا على الحد من تداعيات الأزمة المالية، ومؤثرا ومثمرا، يجب أن يكون البرنامج شاملا ويهدف إلى علاج النظام المصرفي ككل، ولا يكون موجه إلى علاج مشكلة مصرف أو مصارف بعينها، كما يجب تصميم سياسات تدخل سليمة حتى لا تفرز مشاكل مخاطر معنوية. تستخدم الدول ثلاثة أنواع من الآليات ولذلك للمحافظة على السوق والنظام المصرفي. أو مساعدة المصارف على تجاوز نقص السيولة المؤقت، أو حماية صغار المودعين، تتمثل في الآتي:

1. شبكات امان الودائع
2. تسهيلات المقرض الأخير.
3. معالجة الديون المتعثرة والهالكة[21].

(20) منذر قحف، ندوة الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مستشار التمويل والأعمال المصرفية، 2008/11/18م، متاح على الموقع http://www.mesc.com

(21) عبدالوهاب عثمان الشيخ موسي، السلامة المصرفية والإستقرار الاقتصادي، دراسة تحليلية للعلاقات المتشابكة بين السياسات الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي، (الطبعة الثانية، جامعة الخرطوم، مكتبة مدرسة العلوم الادارية، ابريل 2007م)ص/ص 169-170.

المبحث الثالث: دور الفكر المحاسبي والمؤسسات المهنية في الأزمات المالية

أولا- النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية:

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في وتأثيرها ومداها الزمني، فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفي "Banking Panic" والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي، بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول، أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عددا من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي. فعلى سبيل المثال عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد سعر الفائدة. وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية[22].

ومن المظاهر الأخرى المشتركة للازمات المالية في العديد من الدول النامية كان هناك الدور الكبير لتدخل الدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية. ويعد ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي عاملا رئيسيا حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح والشفافية عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية.

ثانيا: المراحل الكبرى للازمة المالية:

أخذت الأزمة المالية عدة مراحل من أهمها[23]:

أ- فبراير 2007 عندما عجز العملاء من تسديد قروض الرهن العقاري "الممنوحة لعملاء لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد "، مما أدى إلى ظهور أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

ب- أغسطس 2007 تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

ج- أكتوبر إلى ديسمبر 2007 انخفاض أسعار أسهم المصارف الكبرى بسبب أزمة الرهن العقاري.

د- يناير 2008 البنك المركزي " الاحتياطى الإتحاد الأمريكي " يخفض معدل الفائدة ثلاث أرباع نقطة إلى 3.5% وهو إجراء استثنائى. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% فيما بعد.

هـ- فبراير 2008 الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك ".

و- مارس 2008 تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

ز- بنك " جى بى مورجان تشيز " يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز " بسعر متدن ومع المساعدات المالية للاحتياط الاتحادي.

---

(22) اسامة عبد المنعم، 2010م، "عمر اقبال المشهداني، الأزمة المالية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية"، الجزائر، جامعة جرش، ص.191.

(23) الشيخ، الداوي الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها. في إطار مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي (13-14 مارس 2009) (جامعة الجنان، طرابلس -لبنان، 2009).

متوفر عبر الموقع الالكتروني:

http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/3/drdaouicheikh.pdf

ح- سبتمبر 2008 وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري" فريدى ماك، فانى ماى " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلية ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

ط- نوفمبر 2008 مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة[24].

ثالثا: تأثير الفكر المحاسبي في الأزمة المالية:

ينظر الى المحاسبة كعلم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة ضمن إطار يعرف بالإطار الثقافي لأن المحاسبة تتشكل وتتكون استجابة إلى الإطار الثقافي للمجتمع الذي يعيش فيه حتى تكون مصدرا حيويا للمعلومات، لذلك فإن المحاسبة تستمد من بيئتها قيما ثقافية وتحاول أن تزرع في البيئات الأخرى قيما ثقافية تعود لأطر ثقافية غريبة عن المجتمع محل الدراسة. ايضا فإن المحاسبة هي مجموعة طرق قياس ومبادئ وقواعد وأسس لتحويل الأحداث الاقتصادية إلى لغة رقمية محاسبية يمكن تداولها في المجتمع المالي. إن هذه الطرق والمبادئ والقواعد والأسس المحاسبية تنتج ارقاما محاسبية مختلفة ذات دلالات ومعان مختلفة لأن الأرقام المحاسبية ليست مجرد أرقام رياضية وإنما تخفي ورائها مضامين تؤثر في سلوك متخذي القرارات[25].

1- دليل تاريخي:

تاريخيا كان هناك اتهام للمحاسبة على أن المعلومات التي كان يصادق عليها المحاسبون القانونيون هي التي أدت إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 وذلك من خلال إن هؤلاء المحاسبين صادقوا على بيانات مفرطة في التفاؤل جعلت ملايين البشر تستثمر أموالها في مشاريع اقتصادية غير قادرة في النهاية على توفير أرباح تغطي كلفة رأس المال. الاتهام الأساسي هو أن المحاسبة لم تكن منظمة قائمة على أساس علمي ومنهجي يتضمن مبادئ وقواعد ومفاهيم واضحة ومحددة الأمر الذي كان يجعل المحاسبين يستخدمون قواعد وتطبيقات وطرق قياس مختلفة من شركة إلى أخرى تؤدي إلى اختلاف النتائج بين الشركات حتى أن مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي أحصى عام 1972 وجود أكثر من 15طريقة مختلفة لتحديد مبلغ الاندثار بين 200 شركة

2- هل يمكن للمحاسبة أن تثير أزمة:

إن المحاسبة يمكن أن تسبب أزمة اقتصادية من خلال:

- إن اختلاف المعايير والقواعد المحاسبية يؤدي إلى اختلاف النتائج المحاسبية وأن هذا الاختلاف يمثل عاملا محفزا للمستثمرين والمضاربين والمدخرين لاستثمار أموالهم بأكثر من المعدلات المتوقعة مما يقود إلى نمو متسارع في الاقتصاد وبالتالي حدوث أزمة.

(24) مؤتمر الأزمة، المرجع السابق ذكره.

(25) معاوية كريم شاكر العاني، "ورقة بحثية تتعلق بمدى قدرة المحاسبة على أن تنشأ أزمة بحجم الأزمة المالية الحالية 2008 أو أزمة الكساد العظيم 1929م"، (الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، دورية المحاسبون الكويتية، العدد45 اكتوبر 2009م، السنة الخامسة عشر)، ص. 4.

- غياب قواعد محاسبية متفق عليها القياس والافصاح عن طريق تمويل حديثة غير معهودة مثل التمويل من خارج الميزانية والمشتقات المالية[26].
- توجه المحاسبة كعلم نحو النظريات البراغماتية والنفعية على حساب النظريات المعيارية التي تأخذ بنظر الاعتبار قيم ثقافية أساسية في المجتمع كدليل لصياغة معاييرها وليس على أساس مصالح طرف واحد محدد هو الإدارة ومن ورائها كبار المساهمين.
- التخلي عن أسس محاسبية تمثل ولفترة طويلة جدا العمود الفقري للبناء المحاسبي مثل مبدأ الحيطة والحذر.

إن هذه الأسباب ربما تقود إلى أن تحدث المحاسبة أزمة بحجم الأزمة المالية الحالية أو أزمة الكساد العظمى.

3- الأسباب المحاسبية للازمة المالية العالمية:

هناك أسباب محاسبية وأخرى غير محاسبية للازمة المالية العالمية نلخصها في الآتي:

أ- الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية:

شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا ملحوظا في عام 2008م، ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر داو جونز(Daw Jonze) الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر ستاندارد اند بور(S&P) 75 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك(NASDAQ) 95.2 نقطة[27]. ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ3.2 %، كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 9.1% عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990م. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999م[28]. وفي الواقع إن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة المالية، ووراء انتقالها إلى البلدان الأخرى، والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، بالتالي فإن ظهور الركود الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى، ناهيك عن التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى، وعن العولمة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية[29].

ب- قروض الرهن العقاري:

نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%، فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات، فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلا يساوي 300 ألف دولار. إن ازدهار سوق العقارات أدى إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري، الأمر الذي مثّل ضغطاً إضافياً على الطلب على العقارات بسبب وفرة التمويل وشروطه الميسرة. ومن جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية

(26) معاوية كريم شار العاني، مرجع سبق ذكره، ص.5.

(27) ابراهيم النجار، 2009، "**الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**"، (الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،)، ص 72 – 73.

(28) موقع الرائد.نت: http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283

(29) ابراهيم النجار، المرجع السابق، ص.73.

مهمتها التجارة في هذه القروض وبيعها لعدة مرات، والنتيجة أن الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية قد اتسعت إلى حد كبير. وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية(الرهون الأقل جودة)(sub prime) أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، والواقع أن حجم القروض كان يعطى أولوية على نوع القروض[30].

وحتى يطمئن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على القروض والسندات في حالة التعثر وعدم السداد. ويتكرر السيناريو والنتيجة المتوقعة والمحتملة أن المدين الأول قد يعجز عن السداد فيضطر إلى بيع العقار. ونتيجة تخلف كثير من المدينين عن السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي، كما أن السندات العقارية فقدت قيمتها السوقية، فضلا عن قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت، وأصبح البيت الواحد إما مرهون لأكثر من جهة، أو عليه أكثر من رهن.

ج- توريق (تصكيك) الديون العقارية:

التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول[31]، وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال[32]. فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة. وهكذا تضاءل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاءلت دقة تقييم الضمانات.

وقد زاد الاهتمام بالتوريق في الفكر المحاسبي خاصة بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدرت قيمة معاملات التوريق في نهاية عام 2007م بنحو 9.3 تريليون دولار، وهذا ضعف قيمة أذون الخزانة الأمريكية التي قدرت في ذلك الوقت بنحو 4.5 تريليون دولار[33].

وتشمل أهم الطراف الرئيسية المشاركة في التوريق الآتي:

- المورق أو المنشئ (البنوك أو المؤسسات المالية).
- شركات التوريق (الشركات ذات الغرض الخاص أو الجهة المصدرة SPV).
- وكالات التصنيف الائتماني.
- الهيئة العامة لسوق المال.

---

(30) Chapra، Umer ، The global financial crisis: can Islamic finance help؟، 2009

نقلا عن موقع نيو هورايزن:

http://www.newhorizon-islamicbanking.com/index.cfm?section=academicarticles&action=view&id=10733

(31) سنقرط، سامر، 2002، التوريق كأداة تمويل واستثمار، (عمان، **مجلة المصارف في الأردن**، المجلد21 العدد2،)، ص 35.

(32) بلوافي احمد، 2009، "أزمة عقار..أم أزمة نظام"، (جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2009م)، ص 262 – 263.

(33) Mary E.BARTH and WAYNE R. LANSMAN، How did Financial Report contribute to the Financial Crisis? European Accounting Review، Vol.19، No.3، 2010، p.407.

- المستثمرون في الأوراق المالية.

تلعب المحاسبة دورا هاما في عملية التوريق إذ أن الحافز الرئيسي لعملية التوريق هو الحصول على تمويل من خارج الميزانية مع عدم إدراج أية التزامات ناتجة عن ذلك ضمن بنود قائمة المركز المالي، وفي نفس الوقت إثبات أية أرباح أو خسائر ناتجة عن التخلص من الأصول التي يتم نقلها إلى الشركة ذات الغرض الخاص، ويترتب على عدم إدراج الالتزامات المرتبطة بالتوريق في قائمة المركز المالي تخفيض نسبة المديونية/الملكية وزيادة قدرة المنشأة على الحصول على تمويل بالملكية أو الاقتراض، أما إذا تم الاعتراف بالعملية كتمويل فإن ذلك يؤدي

إلى زيادة نسبة الاقتراض وأيضا انخفاض نسبة الملكية/ الديون وارتفاع درجة المخاطر ويحد من قدرة المنشأة على الاقتراض ويرفع من تكلفة التمويل[34].

أما عن دور التوريق في حدوث الأزمة المالية العالمية فيمكن القول بأن البنوك والمؤسسات المالية قد تعرضت خلال الأزمة المالية لمشاكل في السيولة وإفلاس بسبب الزيادة الهائلة في توريق الديون وهو ما قام به المخططون الماليون في أمريكا من تحويل القروض إلى أوراق مالية وربيعها، والتوسع في عمليات الإقراض أي تقديم قروض عديدة.

4- دور جهات المعايير المحاسبية في علاج آثار الأزمة المالية:

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بعيدة عن تداعيات الأزمة المالية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة في إحداث الأزمة مما دعا البعض هيئة تبادل الأوراق المالية الأمريكية (SEC) إلى وقف العمل به أو بصفة مؤقتة بحجة أن تطبيق ال(FAS، 157) سأهم في تضخيم غير مبرر بقيم العقار ومن ثم قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول بدايات الأزمة بانهيار بنك Lemans Briothers[35]. لكن فريقا معارضا وبدعم من (IASB, FASB,SEC) عارضوا هذه الدعوة على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن أمراض بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وبناء على ذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجا وسطا يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضاً عن أسلوب Mark-Market[36]. وبعد أن تتبع الباحث ما يجري فهذه الأزمة انعكست على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم يكن له سابقه. وقد تناولت جهات تشريع المعايير المحاسبية علاج الآثار الناتجة عن الأزمة المالية على الأسواق المالية من خلال المعايير(المعيار الدولي رقم 39 (IAS 39) وتعديلاته - معيار التقارير المالية الدولي رقم 7 (IFRS 7)- المعايير المحاسبية الأمريكية)

(34) حمدي محمود قادوس، 2002، "**المحاسبة في الشركات المساهمة**"، (حلوان، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2002م)، ص.202.

(35) ظاهر شاهر القشي، مايو 2009م، "الأزمة المالية وتأثيرها على جهات تشريع معايير المحاسبة" جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، مجلة المدقق العدد 79-80، الأردن.

(36) محمد مطر، عبد الناصر نور، ظاهر القشي، "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العالمي الثالث، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول- التحديات والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، عمان، 28-29 ابريل 2009، ص.37.

المبحث الرابع: انعكاسات ومعالجة الأزمة المالية العالمية على السودان

أولا: الأزمة المالية العالمية وآثارها السالبة على السودان:

ألقت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها بظلال سالبة على اقتصاديات الكثير من الدول بصورة مباشرة وعلى دول اخرى بصورة غير مباشرة، ومن المؤكد استمرار تداعياتها لفترة طويلة من الزمن. وسوف تكون انعكاسات الأزمة المالية العالمية على دول العالم الثالث ومنها السودان سالبة ومدمرة، مما يتطلب التحليل الواقعي والشجاع ومواجهة الحقائق وصولاً الى رؤية مستقبلية لتجاوز هذه الأزمة وتداعياتها. ففي الوقت الذي تخطط فيه الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا اجراءات مواجهة تداعيات الأزمة المالية يتخبط المسؤولون السودانيون في تقدير انعكاسات الأزمة على السودان ففي الوقت الذي برز فيه تيار يقول بأن السودان لن يتأثر بالأزمة لأن الأنظمة المالية والاقتصادية السودانية محمية وقد استفادت من الحظر الامريكي في السابق على الاقتصاد السوداني وبنك السودان المركزي في تمويل مشاريع استثمارية خارجية تستدعي نزيف في القطاع الاجنبي، وعلى الرغم من تشكيل بنك السودان مع وزارة المالية السودانية لجنة مشتركة بهدف متابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، باعتبار ظهور توقعات – على حسب زعم بعض المسؤولين – بان تسهم بشكل ايجابي في الاقتصاد السوداني ينجم عن تحول المستثمرين الاجانب لاستثمار اموالهم في السودان، فاننا نجزم بأن تداعيات الأزمة لها تأثير كبير على السودان على الرغم من التشكيك من البعض خاصة الجهات الرسمية، بنك السودان ووزارة المالية على الاقتصاد المحلي، وقال ان المقاطعة الامريكية الاقتصادية للسودان شكلت حماية له بسبب عدم ارتباط الاقتصاد السوداني والتجارة مع الدول الغربية أو الاقتصاد الامريكي، وان الدروس المستفادة من هذه الأزمة تتمثل في تقوية الانتاج والعمل على جذب الاستثمار المباشر وتقوية القطاع المصرفي والمالي والعمل على تهيئة مناخ الاستثمار في المجالات الانتاجية. وفي نفس الاتجاه ذكر الناطق الرسمي باسم بنك السودان أن المؤشرات المبدئية للازمة في مرحلتها الحالية تظهر بوضوح عدم الارتباط الوثيق للاقتصاد السوداني بالاقتصاد الامريكي ومؤسساته المالية، اضافة الى ان تحول السودان الى عملات اخرى خلاف الدولار يقلل كثيرا من تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني، الا أن تشابك الاقتصاد الدولي لا يستثني دولة من وصول هذه الا تأثيرات اليها مما أدى الى تكوين هذه اللجنة لرصد أية تأثيرات والتحسب لأي طارئ لاسيما أن الاقتصاد السوداني مفتوح للاستثمار الخارجي وبما أن للعديد من المستثمرين بالسودان ارتباطات بمؤسسات خارجية فقد ينتج عن ذلك تأثير غير مباشر. ومن ناحية أخرى يتوقع أن تؤثر هذه الأزمة ايجابا على الاقتصاد الوطني بفعل تحول المزيد من المستثمرين الاجانب الى استثمار أموالهم في مشروعات انتاجية بالسودان عوضاً عن أسواق المال بعد الهزة التي تعرضت لها. في رأي كثير من الخبراء الاقتصاديين السودانيين أن هذا حديث مجاف للواقع الذي يشهد بالإخفاق والتدهور المريع للقطاع الزراعي خاصة الزراعة التقليدية في القطاع المطري، والشلل الذي أصاب قطاع الاستثمارات المحلية والقادمة من الخارج والتي لم توجه لخدمة التنمية واستفادة السودان منها. وحدث العكس اذ وجهت جل الأموال الأجنبية والخارجية الى مشاريع استهلاكية بذخية واستفزازية بعيدة عن احتياجات وهموم المواطن السوداني[37].

(37) محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي، 2008/12/6م، "اثر الازمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني"، الحوار المتمدن، العدد 2487، الادارة والاقتصاد: المحور.

ثانيا: محاولة معالجة الأزمة المالية العالمية في السودان:

في اطار معالجة الأزمة المالية في السودان نجد ان هنالك عدة محددات قيدت خط متخذي السياسات تتمثل في عوامل خارجية وداخلية:

1- العوامل الخارجية:

الحظر الاقتصادي الأمريكي، والذي أدى بدوره الى:

أ- تقييد حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية تى مع الأطراف غير الأمريكية.

ب- عدم حصول ألسودان كبقية الدول على التمويل الميسر من المنظمات المالية والعالمية والاقليمية.

2- العوامل الداخلية:

أ- ارتفاع عبء الديون الخارجية.

ب- ارتفاع حجم الدين الداخلي.

ج- ضعف الموقف المالية للمصارف.

د- انحراف تركيبة الاستهلاك نحو السلع المستوردة.

هـ- انعكاس اتجاه صافي الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل.

و- ضعف مرونة المصروفات العامة بالموازنة.

ز- ارتفاع نسبة التضخم قبيل بداية الأزمة.

3- الخطوات التي قامت بها وزارة المالية للتعامل مع الأزمة:

أ- خفض اجمالي المصروفات العامة.

ب- زيادة الإيرادات البترولية.

ج- الاستدانة الخارجية.

د- جدولة الالتزامات العامة المحلية والخارجية.

4- الأهداف غير المتجانسة والتحديات التي واجهت البنك المركزي:

أ- الاستقرار النقدي (نسبة تضخم منخفضة وسعر صرف مستقر).

ب- الاستقرار المصرفي (تفادي انهيار المصارف وانهار نظام الدفع|).

ج- الاستقرار الاقتصادي وتلافي الركود الاقتصادي.

5- الخطوات التي قام بها البنك المركزي للتعامل مع الأزمة:

أ- في مجال السياسة النقدية: الضخ السيولي المتوازن – التخفيض المنتظم لسعر الصرف – الاهتمام بالتمويل الصغير والأصغر[38].

ب- في مجال سياسات النقد الاجنبي: تطبيق هوامش عالية على الاستيراد السلعي – تقييد الدفعيات غير المنظورة – تقييد التحاويل للخارج – وتشجيع اعادة الاستثمار للاستثمارات الأجنبية.

ج- في المجال المصرفي: دعم المصارف مالياً لسد عجز السيولة – التخفيض المنظم في سعر الصرف.

6- النتائج المحققة بسبب المعالجات التي تمت:

أ- احتواء معدل التضخم نسبياً.

ب- استقرار سعر الصرف.

ج- استقرار النظام المصرفي.

7- الخلاصة:

تأكيد مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصادين الاقليمي والعالمي. ضرورة وضع خطة بديلة كمخرج لأي خطة اقتصادية[39].

مناقشة النتائج:

الأسباب الرئيسية للازمة المالية العالمية هي المضاربات الوهمية في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وسياسات التوسع أو الانفلات في منح الائتمان المصرفي وعملية التوريق، والسلوك البشري في كيفية توجيه المدخرات للحصول على عائد مجز. وتعد الأزمة المالية العالمية أخطر أنواع الأزمات، لأن العالم يعيش في حالة من الفوضى تتمثل في غسيل الأموال بدلا من توجيه المدخرات للتنمية ورفاهية الشعوب، حيث أن أول ضحاياها ما يسمى بدول العالم الثالث التي عانت من التضخم واختلال ميزان المدفوعات لسنوات طويلة. عليه هناك ضرورة لإبراز رأى المفكرين والمتخصصين في هذا المجال عبر ورش العمل والندوات والأبحاث، لإتباع أسس علمية من واقع السلبيات التي أدت لحدوث الأزمة المالية، وانه لابد من وجود دور كبير لمنظري الاقتصاد والمال في توعية كل من له علاقة بأسواق المال بأن يراعى النواحي الأخلاقية بالتعامل بصدق والابتعاد من التدليس والتضليل، وضرورة اهتمام الدول بتأهيل الكادر الفني والمهني ليجنب المؤسسات المالية الديون الهالكة والمتعثرة ويحقق سلامة ومصداقية واستقرار نظم الدفعيات.

السودان كغيره من الدول تأثر بالأزمة المالية، وإن كان أثر الأزمة عليه قد ظهر بصورة غير مباشرة نسبة لان السودان ومنذ العقدين السابقين كان مفروض عليه حصار اقتصادي جعله منعزلا عن أسواق المال والبورصات العالمية، الامر الذي ترتب عليه عدم وجود استثمارات مالية له عبر الأسواق، وبالتالي لم يتأثر بالخسائر التي حدثت في أسواق المال نتيجة انهيار أسعار الاسهم والسندات وانهيار المؤسسات المالية وافلاسها. جاء تأثر السودان بالأزمة كنتاج لما خلفته الأزمة على بعض العوامل والعناصر منها:

1- تدني أسعار النفط بنسبة 70% نسبة لاعتماد الموازنة العامة للدولة في السودان بصورة كبيرة (50%) على ايرادات النفط حيث انخفض برميل النفط من حوالي 140 دولار إلى 40 دولار.
2- انخفاض أسعار الصادرات الاخرى نتيجة لانخفاض الطلب والكساد العالمي الذي اصاب معظم الاقتصاديات.
3- توقف التمويل الخارجي عن السودان بسبب توقف المؤسسات المالية عن التمويل نتيجة لما اصابها من أزمات سيولة وموارد.

غير أن هذه الأزمة وضعت متخذي القرار الاقتصادي في وضع صعب وحيرة كبرى بسبب التعارض في السياسات التي يجب اتخاذها لتحقيق هدف محدد، فاتباع سياسة توسعية يؤدي لزيادة عرض النقود وبالتالي ازدياد معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، واتباع سياسة انكماشية يؤدي الى انخفاض عرض النقود الذي يؤدي للركود وقلة الانتاج وبالتالي العطالة والفقر، وللخروج من هذا التضارب فإن الدولة يجب أن تضع تركيبة متوازنة للسياسات المتضاربة لتحقيق الاهداف المرجوة والمتعارضة، فكل سياسة لها تكلفتها وفرصها الضائعة، وبالتالي يجب إتباع حزمة

(39) صابر محمد الحسن، 2010م، "الازمة المالية العالمية واثرها على السودان، ص ص. 18-19.

من السياسات والاجراءات التي تحقق اقل الخسائر والمتعارضات (سياسات مالية – نقدية – نقد اجنبي – تجارية – استثمارية).

يرى الباحث من واقع الدراسات السابقة التي اوضحت، أن توليد الديون خلق مشتقات جديدة ادت إلى تضخيم القطاع النقدي في الاقتصاد على حساب الاقتصاد الحقيقي، وأن الأزمة المالية العالمية ليست أزمة (نقص سيولة) لدى الجهاز المصرفي بقدر ماهي أزمة هيكلية مرتبطة بآليات تطور النظام الرأسمالي والتوسع الهائل في حجم الانفاق الحكومي، وأن أداء المصارف تأثر سلبا بالأزمة المالية العالمية لاسيما الاداء المالي والتشغيلي بدليل تراجع أغلب نسب الاداء خلال فترة ما بعد الأزمة المالية. لذلك نرى انه لابد من إتباع أسس علمية من واقع السلبيات التي ادت لحدوث الأزمة المالية، بالاعتماد على آراء المفكرين والمتخصصين في هذا المجال عبر ورش العمل والندوات والدراسات العلمية.

وبالتالي توصلنا للنتائج التالية:

1- أن السودان تأثر بالأزمة المالية العالمية والدليل على ذلك تدهور القطاع الزراعي والصناعي والتضخم وإعسار المقترضين.
2- عدم وجود سياسات مالية واقتصادية (قصيرة – متوسطة – طويلة الاجل) مدروسة من جهات متخصصة تحكم حاضر ومستقبل العمل المالي والتجاري، هذا يسبب معاناة للمواطن السوداني كثيرا في المستقبل.
3- لمعالجة الأزمة المالية في السودان لابد من تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الخارجية، وتوجيه الاستثمارات في تأهيل المشروعات الزراعية والانتاجية.

الخلاصة:

ضرورة وجود دور كبير لمنظري المحاسبة في توعية كل من له علاقة بأسواق المال، ذلك بإبراز رأي المفكرين والمتخصصين عبر ورش العمل والندوات والدراسات العلمية.

التوصيات:

1- اهتمام الدولة بتأهيل الكادر الفني والمهني ليجنب المؤسسات المالية الأزمات المالية.
2- ضرورة وضع سياسات مالية واقتصادية من الجهات المتخصصة.
3- تحسين الدولة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الخارجية.
4- توجيه الدولة الاستثمارات لتأهيل المشروعات الزراعية والانتاجية والصناعات التحويلية.

يري الباحثان أنه يمكن القيام ببعض الدراسات المستقبلية من أهمها:

1- الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في الحد من الأزمات المالية في القطاع المصرفي وأسواق المال.
2- تقييم إيجابية الأزمة المالية العالمية في تفعيل أدوات القياس والإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية.

قائمة المراجع:

ابراهيم النجار، 2009، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 72- 73.
*موقع الرائد.نت: http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283

http://www.newhorizon_islamicbanking.com/index.cfm?section=academicarticles&action=view&id=10733

- اسامة عبد المنعم السيد، 2010ديسمبرم، "الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة جرش، الجزائر، ص. 187.
- اسامة عبد المنعم، 2010م، "عمر اقبال المشهداني، الأزمة المالية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية"، الجزائر، جامعة جرش، ص.191.
- الاسدي، يوسف وكاظم، حسين، "تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الاحاطة منها"، ضمن أبحاث منشورة في كتاب - الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، محمد يوسف القريوتي وآخرون، (عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010م)(ط1)، ص 28.
- البريدي، عبد الله بن عبد الرحمن، "الإبداع يخلق الأزمة " ملخص كتاب منشور على الموقع www.mahaty.com
- بلعباس، عبد الرزاق سعيد، 2009، ما معنى الأزمة، (جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز)، ص19.
- بلوافي احمد، 2009، "أزمة عقار..أم أزمة نظام"، (جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2009م)، ص 262 – 263.
- الحسني، عرفات تقي، 1999، "التمويل الدولي"، (عمان، دار مجدلاوي للنشر، م)، ص200.
- حمدي محمود قادوس، 2002، "المحاسبة في الشركات المساهمة"، (حلوان، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2002م)، ص.202.
- سنقرط، سامر، 2002، التوريق كأداة تمويل واستثمار، (عمان، مجلة المصارف في الأردن، المجلد21 عدد2، ص 35.
- الشربجي، فوزي، "إدارة الأزمات" ندوة جامعة الفيوم بمصر، 2012/10/8م، الموقع الإلكتروني www.knoll.beta
- شومان، محمد، "الأزمات وأنواعها" مصدر سبق ذكره، ص.7.
- الشيخ، الداوي الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها. في إطار مؤتمر :الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي (13-14 مارس 2009) (جامعة الجنان، طرابلس -لبنان، 2009). متوفر عبر الموقع الالكتروني: http: //www.jinan.edu.lb/Conf/Money/3/drdaouicheikh.pdf
- صابر محمد الحسن، 2010م، "الأزمة المالية العالمية واثرها على السودان، ص ص. 18-19.
- ظاهر شاهر القشي، مايو 2009م، "الأزمة المالية وتأثيرها على جهات تشريع معايير المحاسبة" جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، مجلة المدقق العدد 79-80، الأردن.
- عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي، السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي، دراسة تحليلية للعلاقات المتشابكة بين السياسات الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي، (الطبعة الثانية، جامعة الخرطوم، مكتبة مدرسة العلوم الادارية، ابريل 2007م)ص/ص 169-170.
- عطون، مروان، 2000، " بعنوان "الأسواق النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال"(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء.2 ص.78.
- علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة، 2009م، "لازمة المالية العالمية حقيقتها وأسبابها وتداعياتها"، جامعة الزقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، 2008/12/6م، "اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني"، الحوار المتمدن، العدد 2487، الادارة والاقتصاد: المحور.
- محمد مطر، عبد الناصر نور، ظاهر القشي، "العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العالمي الثالث، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول- التحديات والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، عمان، 28-29 ابريل 2009، ص.37.
- مركز دراسات الشرق الأوسط (2008)، بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ندوة بعنوان "الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي" وذلك يوم السبت الموافق 2008/11/8م في عمان، التقرير العلمي للندوة.
- معاوية كريم شاكر العاني، "ورقة بحثية تتعلق بمدى قدرة المحاسبة على أن تنشأ أزمة بحجم الأزمة المالية الحالية 2008 أو أزمة الكساد العظيم 1929م"، (الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، دورية المحاسبون الكويتية، العدد45 اكتوبر 2009م، السنة الخامسة عشر)، ص. 4.
- منذر قحف، ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مستشار التمويل والأعمال المصرفية، 2008/11/18م، متاح على الموقع http: //www.mesc.com
- ناظم الشمري، 2009، "الأزمة العالمية المعاصرة أزمة سيولة أم أزمة نظام"، جامعة العلوم التطبيقية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المصرفية.
- Fink, Steven (1989) Crisis management. American management, New York, Association, Vol (7), No.(1). P.89.
- Mary E.BARTH and WAYNE R. LANSMAN, How did Financial Report contribute to the Financial Crisis? European Accounting Review, Vol.19, No.3, 2010, p.407.